

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م

لقد راعت شركة موبايلي في تشكيل لجنة المراجعة (يشار إليها فيما بعد بـ "اللجنة") متطلبات حوكمة الشركات من حيث تكوينها وارتباطها المباشر بمجلس الإدارة (يشار إليه فيما بعد بـ "المجلس")، حيث تولت اللجنة بصفة أساسية الإشراف على عملية مراجعة التقارير والقوائم المالية والسياسات المحاسبية والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين وضمان الالتزام، وعقدت اللجنة تسعة اجتماعات خلال العام 2023م.

مهام لجنة المراجعة:

تعمل لجنة المراجعة على مساعدة مجلس الإدارة للوفاء بمسؤوليته إزاء مراقبة التقارير المالية ومنظومة الرقابة الداخلية ومراقبة أعمال مراجعي الحسابات ومراجعة القوائم المالية المرحلية والسنوية ومراجعة السياسة المحاسبية المتبعة والتأكد من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح. وتتواصل لجنة المراجعة بصورة منتظمة مع إدارة المراجعة الداخلية، حيث تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمهام تقييم فاعلية هيكل ووظائف الرقابة الداخلية في الشركة وتضمينها في التقارير باستخدام منهجية تعتمد على تقييم المخاطر.

أبرز أعمال اللجنة خلال العام 2023م:

مارست اللجنة أعمالها خلال العام المالي 2023م، ومن أبرزها ما يلي:

1. مراجعة واعتماد خطة المراجعة الداخلية، والتحقق من توفر الموارد اللازمة لضمان استمرارية فاعليتها.
2. المراجعة والموافقة على أهداف ومؤشرات أداء الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية.
3. التوصية بتعيين الرئيس التنفيذي الجديد لإدارة المراجعة الداخلية.
4. الإشراف على أعمال إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ خطتها، ومن ذلك المتابعة على مبادراتها بخصوص الإطار العام للرقابة على التقارير المالية وكذلك توظيف آلية للمراجعة المستمرة باستخدام التقنيات الحديثة.
5. مناقشة ومتابعة تقارير إدارة المراجعة الداخلية الصادرة خلال العام 2023م وسير العمل في تنفيذ التوصيات من قبل الإدارات المختصة في الشركة، بالإضافة إلى أي مسائل أحييت للجنة لبحثها من قبل مجلس الإدارة.
6. الإشراف على أعمال المراجعين الخارجيين والاجتماع بهم بشكل دوري.
7. مراجعة القوائم المالية ربع السنوية والسنوية والتوصية باعتمادها لمجلس الإدارة.
8. مراجعة ومناقشة "خطاب الإدارة" الصادر من المراجعين الخارجيين ومتابعة تنفيذ التوصيات الواردة فيه.
9. مراجعة وتقييم العروض المقدمة من مكاتب المحاسبين القانونيين ذوي الخبرة والمعرفة العالمية والمرخصين للعمل في المملكة العربية السعودية، والذين دعتهم الشركة لتقديم عروضهم، واستناداً على هذه الإجراءات والمعايير المتبعة رفعت اللجنة توصيتها لمجلس الإدارة للعرض على الجمعية العامة لاختيار أحد هذه المكاتب.
10. مراجعة مجموعة من السياسات الجديدة وتحديثات على أخرى قائمة؛ ومن ثم التوصية بعرضها على المجلس لاعتمادها.
11. متابعة مجموعة من الأنشطة التي تعزز النظام الرقابي في الشركة واستمرارية عملها، ومن ذلك المتابعة على تنفيذ مشروع تحديث الأصول الثابتة للشركة.
12. مراجعة مقترحات الإدارة حيال مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها وإجراءات شطب الديون المتعثرة قبل رفعها لمجلس الإدارة لاعتمادها.
13. مراجعة التقارير الواردة من إدارة الشركة حول المواضيع القانونية والتنظيمية ومتابعة تنفيذ التوصيات المضمنة في التقارير.
14. الإشراف على الترتيبات اللازمة لإتاحة آلية للموظفين لتقديم ملاحظاتهم وبلغاتهم بسرية تامة.
15. إبلاغ مجلس الإدارة بشكل دوري عن أنشطة اللجنة، وذلك عن طريق رفع محاضر اجتماعاتها إلى المجلس، إلى جانب تقديم تحديث إلى المجلس أثناء اجتماعاته عن أعمال اللجنة.
16. مراجعة التقارير الواردة من إدارة الشركة بشأن إستراتيجية حسابات الذمم المدينة، وكذلك تقارير الإدارة بشأن وضع التحصيل ومتابعة تنفيذ التوصيات المضمنة في التقارير.
17. مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة، ورفع مرئيات اللجنة حيالها.
18. مراجعة التقارير الواردة من إدارة الشركة حول أداء الشركات التابعة.
19. مراجعة التقارير الواردة من إدارة الشركة بشأن الحوكمة والمخاطر والالتزام بالشركة.
20. مراجعة التقارير الواردة من إدارة الشركة بشأن أتمتة التسويات البنكية واستخدام نظام الأوراكل (ERP).

رأي لجنة المراجعة في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية

يهدف نظام الرقابة الداخلية لضمان تحقيق أهداف الشركة بفاعلية وكفاءة، وإصدار تقارير مالية موثوق بها، والامتثال للأنظمة واللوائح والسياسات، إلى جانب إدارة المخاطر المحتملة للحدّ من آثار تلك المخاطر على تحقيق أهداف الشركة. كما يلعب النظام الرقابي دوراً هاماً في حماية موارد الشركة والتقليل من إمكانية حدوث الاحتيال وسرعة اكتشافه ومعالجته إن وقع. وإدارة الشركة هي الجهة المسؤولة عن إعداد نظام رقابي شامل وفعال يتناسب مع مستوى المخاطر التي قد تتعرّض لها الشركة وبقدر معقول من التكلفة، بحيث ينبغي أن يعطي النظام المتّبع تأكيدات مقبولة لتفادي الأخطاء الجوهرية والخسائر التي قد تنتج عنها.

وتقوم اللجنة بشكل مستمرّ بمراجعة التقارير الدورية التي يعدها المراجعون الداخليون والخارجيون وإدارات الشركة المختلفة والمتعلّقة بالرقابة الداخلية.

وبناء على ما أظهرته نتائج المراجعات السنوية، لم يتبيّن للجنة المراجعة وجود ضعف جوهريّ في إجراءات الرقابة الداخلية المعمول بها، مع وجود بعض الملاحظات التي ظهرت من خلال أعمال المراجعة بهدف تحسين وتطوير نظام الرقابة الداخلية في الشركة ليتواءم مع أهدافها وحجمها وطبيعة أعمالها. وقد تمّ التواصل مع الإدارة التنفيذية للشركة حول تلك الملاحظات، وقامت الإدارة بوضع خطة لتنفيذ التوصيات الواردة بشأنها. وستقوم لجنة المراجعة بمتابعة تنفيذ تلك التوصيات حسب الجدول الزمنيّ المعتمد، مع الاستمرار في المراجعة الدورية للنظام الرقابي لضمان تحقيق أهداف الرقابة الداخلية من تحسين كفاءة العمليات والرفع من فاعليتها مع الالتزام بكافة القوانين والأنظمة ذات العلاقة.

وتجدر الإشارة إلى أن أعمال المراجعة التي يقوم بها المراجعون الداخليون والخارجيون ويبدون رأيهم وملاحظاتهم بناء عليها، ثم تقوم لجنة المراجعة بالاستناد على تقاريرهم لإبداء رأيها وتوصياتها حول عدالة القوائم المالية وكفاية نظام الرقابة الداخلية، كلها أعمال تعتمد على أسلوب العينات وفق متطلبات المعايير المهنية والنظامية ذات العلاقة. وبناء عليه، فإن المراجعين الداخليين والخارجيين يمكنهم إعطاء تأكيدات معقولة بناء على نتائج أعمالهم، ولكنهم لا يستطيعون إعطاء تأكيدات مطلقة على صحة وسلامة كل عملية تمت في الشركة، لأن ذلك يتطلب مراجعة جميع العمليات التي أجرتها الشركة وليس فقط عينات منها، وهذا خارج عن نطاق عملهم وعمّا تتطلبه معايير المراجعة والأنظمة ذات العلاقة. وبالتالي، فإن لجنة المراجعة أيضاً لا يمكنها إعطاء تأكيدات مطلقة بعدم وجود أية أخطاء جوهرية لأنه من غير الممكن عملياً أو المطلوب نظامياً ومهنيّاً أن تتم مراجعة جميع العمليات التي أجرتها الشركة بشكل فردي.



رئيس لجنة المراجعة
الأستاذ/ عبدالعزيز إبراهيم النويصر